

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

استئناف جميع الموظفين الموقوفين لعملهم دون قيود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم،
لقد تمننت مختلف الفعاليات التربوية والمدنية والسياسية سماح الوزارة لموظفيها الموقوفين باستئناف عملهم، كما تلقى المعنيون بكل ارتياح هذا القرار واعتبروه مؤشرا على الإرادة القوية لتجاوز الوضع التربوي الذي عرفته المؤسسات التعليمية مؤخرا.
غير هذه العملية شابتها مجموعة من التصرفات التي حالت دون تحقيق أهداف العملية برمتها، والتي تصبو إلى إرجاع منسوب الثقة بين الإدارة وموظفيها، خصوصا وانكم ما فتنتم تصرحون بكون هذه الفئة جزءا لا يتجزأ من أبناء المنظومة التربوية، وهو ما تمنينا رؤيته على أرض الواقع، من خلال التعامل مع كل الملفات بالمثل، وعدم تمييزها، والحرص على إغلاق الملف برمته في القريب العاجل، حتى يعود هؤلاء الأساتذات والأساتذة إلى تلامذتهم، ويباشروا مهامهم بنفس الروح الايجابية المفعمة بالوطنية الحقة، خصوصا وأن ما يتداول بشأن إحالة بعضهم على المجلس التأديبي سيؤخر ذلك، إذا ما علمنا أن المسألة تتطلب صدور النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وباقي القرارات، بما فيها قرارات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

انطلاقا مما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن:
-أسباب التمييز بين الملفات، بإحالة البعض منها فقط على المجالس التأديبية؟ علما أن قرارات التوقيف تتضمن نفس المؤاخذات على المستوى الوطني ككل؛
-الإجراءات التي ستتخذونها في سبيل استئناف جميع الأساتذة الموقوفين لعملهم دون قيد ولا شرط؟ وبالتالي طي الملف والرفع من منسوب الثقة، لا سيما أن العنصر البشري مكون رئيسي ضمن مكونات خارطة الطريق التي تبنيتم تنزيلها.
وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومريبط